

حوكمة الشركات وعلاقتها بالتدقيق المحاسبي الخارجي في البنوك الإسلامية

دراسة تحليلية حالة: بنك السلام، البحرين (2024)

Corporate Governance and Its Relationship with External Auditing in Islamic Banks : An Analytical Case Study of Al Salam Bank, Bahrain (2024)

د. الأخضر عياشي¹ / مخبر اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي إيليزي (الجزائر).

Lakhdar.ayachi@cuillizi.dz

تاريخ النشر: 2025-12-29

تاريخ القبول: 2025 / 12 / 25

تاريخ الاستلام: 2025 / 09 / 10

ملخص

هدف هذا البحث إلى إبراز العلاقة التفاعلية بين حوكمة الشركات والتدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية، باعتبارهما عنصرين أساسيين لضمان الشفافية والنزاهة وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لعرض المفاهيم والأطر النظرية المتعلقة بمتغيرات البحث، من خلال استعراض الأسس النظرية لحوكمة الشركات، ومبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومعايير الحوكمة العالمية، مع التركيز على دورها في الحد من المخاطر وتحسين جودة الإفصاح المالي. كما تم تناول دور التدقيق الخارجي في تقييم مدى التزام البنوك الإسلامية بالمعايير الشرعية والمحاسبية، وتعزيز مصداقية المعلومات المالية المقدمة للمساهمين والمستثمرين. وفي الجانب التطبيقي، تم تحليل التقرير السنوي لبنك السلام البحريني لسنة 2024، باعتباره من أبرز البنوك الإسلامية في المنطقة، للكشف عن مستوى التزامه بمبادئ الحوكمة وآليات التدقيق الخارجي. وتوصلت النتائج إلى أن تكامل الحوكمة مع التدقيق الخارجي يساهم في رفع مستوى الشفافية وتقليص فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة.

الكلمات المفتاحية: بنك إسلامي، تدقيق محاسبي، بنك السلام، معايير AAOIFI، حوكمة شركات.

تصنيف JEL : G21 ؛ G34 ؛ M42.

Abstract:

This study aims to highlight the interactive relationship between corporate governance and external auditing in Islamic banks, as they are two fundamental pillars for ensuring transparency, integrity, and strengthening trust in the banking sector. The research adopts both the descriptive and analytical approaches to present the concepts and theoretical frameworks related to the study variables, by reviewing the theoretical foundations of corporate governance, the principles of the Islamic Financial Services Board (IFSB), and international governance standards, with a focus on their role in mitigating risks and improving the quality of financial disclosure. Moreover, the study examines the role of external auditing in assessing the compliance of Islamic banks with Shari'ah and accounting standards, and in enhancing the credibility of financial information provided to shareholders and investors. On the practical side, the annual report of Al Salam Bank Bahrain for the year 2024 was analyzed, as one of the leading Islamic banks in the region, to reveal its level of commitment to governance principles and external auditing mechanisms. The results indicate that the integration of governance with external auditing contributes to raising the level of transparency and reducing the information gap between management and shareholders.

Keywords: Islamic Bank, External Auditing, Al Salam Bank, AAOIFI Standards, Corporate Governance

Jel Classification Codes : G21 ؛ G34 ؛ M42.

¹ المؤلف المرسل: الأخضر عياشي، الإيميل: lakhdar.ayachi@cuillizi.dz

I - تمهيد :

شهدت البنوك الإسلامية منذ سبعينيات القرن الماضي تطوراً ملحوظاً، حيث أصبحت تمثل أحد المكونات الرئيسية للنظام المالي العالمي، مع انتشارها في مختلف القارات وتنامي أصولها لتتجاوز تريليونات الدولارات. وقد ارتبط هذا النمو بقدرتها على تقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل المrabحة والمضاربة والمشاركة والإجارة، مما عزز ثقة المتعاملين بها باعتبارها بديلاً أخلاقياً للبنوك التقليدية. ومع هذا التوسع، برزت الحاجة الملحة إلى تبني آليات حوكمة رشيدة لضمان الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المودعين والمساهمين، لاسيما في بيئة مالية تتسم بتعقيد المنتجات وتعدد المخاطر. كما تزايدت أهمية التدقيق المحاسبي الخارجي كأداة مستقلة للتحقق من عدالة القوائم المالية وامتثالها لمعايير المحاسبة الإسلامية (AAOIFI) وأحكام الشريعة، بما يساهم في رفع مستوى الثقة والاطمئنان لدى أصحاب المصلحة.

I. 1- إشكالية البحث :

وعليه يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل الآتي:

كيف يؤثر تكامل آليات حوكمة الشركات في تعزيز جودة التدقيق المحاسبي الخارجي في البنوك الإسلامية، وما مدى انعكاس هذا التكامل في التطبيق العملي لبنك السلام البحريني من خلال مستوى التزامه بمعايير AAOIFI ومتطلبات الإفصاح والرقابة الشرعية خلال سنة 2024؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الدور الذي تلعبه مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة، العدالة، المسؤولية) في دعم التدقيق الخارجي في البنوك الإسلامية؟
- كيف يؤثر وجود هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في استقلالية المدقق الخارجي وموثوقية نتائجه؟
- إلى أي مدى يلتزم بنك السلام البحريني بمعايير AAOIFI ومعايير الإفصاح المالي في تقريره السنوي لسنة 2024؟

I. 2- فرضيات البحث :

للإجابة على التساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- تطبيق مبادئ الحوكمة بفعالية يساهم في رفع جودة التدقيق الخارجي من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة داخل البنك.
- وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة يعزز استقلالية المدقق الخارجي ويزيد من موثوقية القوائم المالية في البنوك الإسلامية.
- التزام بنك السلام البحريني بمعايير AAOIFI يعكس تكاملاً إيجابياً بين الحوكمة والتدقيق الخارجي ويعزز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة.

I. 3- أهداف البحث:

تتمثل الأهداف الرئيسية للبحث في:

- توضيح الدور الذي تلعبه مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة، العدالة، المسؤولية) في دعم جودة التدقيق المحاسبي الخارجي في البنوك الإسلامية.

- تحليل تأثير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في تعزيز استقلالية المدقق الخارجي وموثوقية القوائم المالية.
- تقييم مدى التزام بنك السلام البحريني لسنة 2024 بمعايير AAOIFI ومعايير الإفصاح المالي، للكشف عن مستوى التكامل بين الحوكمة والتدقيق الخارجي.
- I.4. - أهمية البحث:
تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج موضوعاً محورياً في القطاع المصرفي الإسلامي، يتمثل في العلاقة بين حوكمة الشركات والتدقيق المحاسبي الخارجي، وهو موضوع لم يحظ بعد بالدراسة الكافية في السياق العربي والإسلامي مقارنة بالبنوك التقليدية. وتتجلى أهمية البحث في عدة جوانب:
 - أهمية علمية: يساهم البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بالحوكمة والتدقيق في البنوك الإسلامية من خلال ربطها بمعايير AAOIFI وتجربة بنك السلام البحريني كنموذج تطبيقي.
 - أهمية عملية: يقدم البحث توصيات عملية يمكن أن تفيد صناع القرار في البنوك الإسلامية، سواء في البحرين أو في الدول الأخرى، لتعزيز استقلالية التدقيق الخارجي وتطوير آليات الحوكمة.
 - أهمية مجتمعية: من خلال تعزيز الشفافية والالتزام الشرعي، يساهم البحث في رفع مستوى ثقة المودعين والمستثمرين في البنوك الإسلامية، بما يدعم دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- I.5. - الدراسات السابقة:

- دراسة (Hanafi، Lestari، و Wardhana، 2025) بعنوان:

*A Literature Review of Updated Islamic Corporate Governance Elements:
Implications for Indonesia*

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم صورة شاملة عن تطور حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية خلال العقدین الأخيرین. وتنبع المشكلة البحثية من تشتت الدراسات السابقة وعدم وجود إطار موحد يدمج بين مختلف جوانب الحوكمة الشرعية والمحاسبية. اعتمد الباحثون منهج المراجعة المنهجية بتحليل مقالات منشورة في قواعد بيانات عالمية مثل Scopus للفترة 2004-2024. توصلت الدراسة إلى أن الاهتمام بالدمج بين الحوكمة الشرعية والحوكمة العالمية يتزايد، مع بروز قضايا جديدة تتعلق بالاستدامة والإفصاح غير المالي. وأكدت النتائج على الحاجة لدراسات تطبيقية متعمقة في البنوك الإسلامية لقياس مستوى الالتزام الفعلي بالحوكمة والتدقيق. وتوفر هذه المراجعة الأساس النظري لدراساتك التطبيقية.

- دراسة (Abduh، Umar، و Besar، 2024) بعنوان:

Corporate Governance Quality Index and Islamic Bank Risk-Taking

هدفت هذه الدراسة إلى بناء مؤشر مركب لقياس جودة حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية وتحليل أثره على مستوى المخاطرة. وتنبع المشكلة البحثية من غياب مقياس شامل لجودة الحوكمة يدمج بين المجلس، لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، وهيئة الرقابة الشرعية. اعتمد الباحثون على بيانات سنوية مستخلصة يدويا من تقارير 43 بنكاً إسلامياً عبر 15 دولة خلال الفترة 2010-2021. توصلت النتائج إلى أن جودة الحوكمة لها تأثير ذو دلالة معنوية في الحد من بعض مؤشرات المخاطرة، خاصة المرتبطة بالائتمان، بينما تختلف مساهمة كل عنصر من عناصر الحوكمة. وتبرز أهمية الدراسة في توفير إطار قياسي يمكن استخدامه لقياس فعالية الحوكمة وعلاقتها بجودة التدقيق الخارجي.

- دراسة (Issa و Abbaszadeh، 2023) بعنوان:

The Effect of Corporate Governance in Islamic Banking on the Agility of Iraqi Banks

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر جودة الحوكمة في البنوك الإسلامية على مستوى "المرونة المؤسسية" للبنوك العراقية. وتتمثل المشكلة في ضعف قدرة هذه البنوك على التكيف مع التغيرات البيئية والمخاطر بسبب محدودية تطبيق مبادئ الحوكمة. استخدم الباحثان أداة الاستبانة الموجهة إلى 70 من موظفي وإداريين في البنوك، وتم تحليل البيانات باستخدام أسلوب PLS-SEM لاختبار العلاقات بين المتغيرات. أظهرت النتائج أن تعزيز جودة الحوكمة يرتبط إيجاباً بقدرة البنوك على الاستجابة للتحديات وتحسين كفاءة أنظمة الرقابة. وتؤكد هذه النتائج أن الحوكمة الجيدة لا تنعكس فقط على المخاطر المالية وإنما على البيئة التنظيمية والتدقيق الخارجي أيضاً.

- دراسة (Hudayati، Yuanisa، و Kasim، 2023) بعنوان:

The Effects of Corporate Governance on Operational Risk Disclosure in Indonesian Islamic Banking

هدفت الدراسة إلى قياس أثر آليات الحوكمة على الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية الإندونيسية، باعتبار الإفصاح أداة لتعزيز الشفافية وحماية حقوق أصحاب المصلحة. وتتمثل المشكلة البحثية في ضعف مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية رغم أهميتها في إدارة السمعة والاستقرار المالي. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات ثانوية مستخلصة من تقارير 13 بنكاً إسلامياً خلال الفترة 2014-2018، باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد ضمن بيانات لوحة (Panel Data). أظهرت النتائج أن الملكية المؤسسية كان لها أثر إيجابي ومعنوي على الإفصاح، بينما لم يظهر لمجلس المفوضين أو لجنة التدقيق أو هيئة الرقابة الشرعية أثر معنوي يذكر. وتبرز أهمية هذه الدراسة في كشفها عن حدود فعالية بعض آليات الحوكمة التقليدية في تحسين الإفصاح غير المالي.

من خلال تحليل الدراسات السابقة، يتضح أن هناك اتفاقاً على أن جودة الحوكمة، سواء عبر مجلس الإدارة أو لجان التدقيق أو الهيئة الشرعية، تؤثر مباشرة على ضبط المخاطر وتحسين بيئة التدقيق. كما تبين أن خصائص المدقق الخارجي تشكل عاملاً مهماً في رفع مستوى الشفافية والمصداقية. غير أن معظم هذه الدراسات اعتمدت على بيانات بانل أو استقصاءات، بينما قلّت الدراسات التطبيقية التي تستند إلى تحليل تفصيلي للتقارير السنوية الرسمية. وهنا تبرز أهمية البحث الحالي، إذ يسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل التقرير السنوي لبنك السلام البحريني لسنة 2024 وربط ممارسات الحوكمة بالإفصاح المحاسبي ورأي المدقق الخارجي والهيئة الشرعية، مما يمنحه بعداً تطبيقياً أصيلاً يميزه عن الدراسات السابقة.

II- الإطار النظري للبحث

II-1- مفهوم حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية :

مفهوم حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية يشمل نظاماً من المبادئ والضوابط التي تحكم علاقة المساهمين بإدارة المؤسسة المالية بهدف تحقيق كفاءة الأداء، حفظ الحقوق، وضمان الرقابة والتقييم بموجب الشريعة الإسلامية. الحوكمة في البنوك الإسلامية تهدف إلى حماية مصالح جميع الأطراف، خصوصاً المودعين الذين يعتبرون الطرف الأضعف، بالإضافة إلى ضمان إدارة آمنة ومستقرة وفقاً للأحكام الشرعية.

يوجد مجموعة من المفاهيم التي تساعد على وضع إطار دقيق لمفهوم حوكمة الشركات اهمها ما يلي (طالب، 2022، ص 183):

أ- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): تعرفها بأنها مجموعة الإجراءات والعمليات التي تدار وتتحكم بها المؤسسة لتحقيق أهدافها، وتشمل توزيع الحقوق والمسؤوليات وتحديد إجراءات صنع القرار.

ب- لجنة كادبوري (Cadbury Committee): تعرفها بأنها النظام الذي تدار وتراقب من خلاله الشركات، حيث تكون مجالس الإدارة مسؤولة عن حوكمة الشركات، ويتمثل دور المساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين.

يمكن القول بأن حوكمة الشركات في المؤسسات المالية هي مفهوم متعدد الأوجه يلعب دورا هاما لضمان الاستقرار والأداء الفعال للمؤسسات المالية. وتشمل مجموعة من الممارسات والمبادئ التي تهدف إلى إدارة المخاطر ومواءمة الحوافز والحفاظ على الشفافية والمساءلة داخل البنوك. كما تختلف حوكمة البنوك عن الشركات غير المالية بسبب المخاطر المتنوعة والمتطلبات التنظيمية التي تواجهها.

إضافة الى ذلك فإن الحوكمة في البنوك الإسلامية تركز على البعد الآخر مقارنة بالبنوك التقليدية، إذ لا تقتصر على الجوانب المالية والإدارية فحسب، بل تمتد لتشمل التقيد بالضوابط الشرعية والتأكد من أن جميع المنتجات والخدمات المالية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

II- 2- التحديات والحلول لحوكمة الشركات في البنوك الإسلامية

- تشكل التحديات القانونية والعوامل البيئية عقبات كبيرة أمام تنفيذ الحوكمة الفعالة في البنوك (Kawa، van Paridon، و Kareem، 2023، p. 09).
- تهدف معايير بازل إلى تعزيز الملاءة وإدارة المخاطر، وتوفير خطة محكمة لتعزيز ممارسات الحوكمة. (Kawa، van Paridon، و Kareem، 2023، p. 01).
- يمكن لنظام الحكم ملائمة الحوكمة الداخلية مع اللوائح الخارجية، مما يقلل الفجوات بين التنظيم الحكومي الرسمي. (Min، 2020، p. 833).

II- 3- المبادئ العامة لحوكمة الشركات في البنوك الإسلامية

ترتكز حوكمة الشركات بشكل أساسي على مبادئ مثل الشفافية والمساءلة والعدالة والمسؤولية، والتي تعزز بشكل جماعي النزاهة التنظيمية وثقة أصحاب المصلحة. تعمل هذه المبادئ كإطار للممارسات التجارية الأخلاقية، مما يضمن أن تعمل الشركات بطريقة لا تتوافق فقط مع القانون ولكن أيضا مسؤولة اجتماعيا. تشمل المبادئ العامة لحوكمة الشركات الجيدة (GCG) الشفافية والمساءلة والمسؤولية والاستقلالية والمساواة. تضمن هذه المبادئ الحماية العادلة للمصالح لجميع أصحاب المصلحة، وتعزيز فعالية الشركة، وتعزيز الامتثال للوائح القانونية في حوكمة الشركات (Zahada و Fadhilah، 2024، p. 147).

تستند الحوكمة في البنوك الإسلامية، مثل نظيراتها التقليدية، إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، أهمها:

أ- الشفافية

- ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بوضوح ودقة وفي الوقت المناسب.
- ضمان وصول المساهمين والمودعين إلى معلومات موثوقة حول أداء البنك وسياساته.

ب- المساءلة

- تحمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المسؤولية عن القرارات المتخذة.
- وجود آليات رقابية تمكن المساهمين وأصحاب المصالح من متابعة أداء البنك ومساءلة الإدارة.

ت- العدالة

- حماية حقوق جميع الأطراف دون تمييز، بما في ذلك صغار المساهمين والمودعين.
- ضمان معاملة متساوية لجميع العملاء وأصحاب المصلحة.

ث- المسؤولية

- التزام الإدارة بالعمل وفق القوانين والأنظمة والمعايير المعتمدة.
- تحمل البنك لمسؤولياته الاجتماعية والاقتصادية تجاه المجتمع والاقتصاد الوطني.
- تتمثل الخاصية الإسلامية في الحوكمة لدى البنوك الإسلامية بشكل رئيسي مع الامتثال للشريعة والنزاهة. ولا سيما دور هيئات الرقابة الشرعية، بالغة الأهمية في ضمان التزام البنوك الإسلامية بالشريعة الإسلامية مع الحفاظ على الشفافية والمساءلة، وما يميز حوكمة البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية هو البعد الشرعي، ويتجسد في (Hanefah, Masruki, و Dhar, 2020, p. 93):

أ- التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية:

- حظر التعامل بالربا (الفوائد)، الغرر (المخاطرة المجهولة)، والميسر (المقامرة).
- الاعتماد على صيغ تمويل متوافقة مع الشريعة مثل: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة... الخ

ب- دور هيئة الرقابة الشرعية:

- هيئة مستقلة تعين من قبل المساهمين أو مجلس الإدارة، تتكون من علماء متخصصين في الفقه الإسلامي والمالية.
- وظيفتها مراقبة مدى توافق الأنشطة والمنتجات المصرفية مع أحكام الشريعة.
- إصدار الفتاوى الشرعية (فتاوى اعتماد المنتجات)، مراجعة العقود، والتدقيق الشرعي الدوري على عمليات البنك.

II- 4- التدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية

من خلال عملية التدقيق المحاسبي يتم فحص موضوعي للبيانات المالية والعمليات المحاسبية، لغرض التحقق من مدى دقتها، والامتثال للمعايير المحاسبية والقوانين المعمول بها. وفي البنوك الإسلامية، يكتسب التدقيق المحاسبي خصوصية إضافية، إذ لا يقتصر على التحقق من سلامة المعلومات المالية، بل يشمل أيضا التأكد من التزام العمليات المصرفية بالمعايير الشرعية والمحاسبية الإسلامية.

التدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية يضمن الامتثال لمبادئ الشريعة والحكم الرشيد. وهي تتطلب من المدقق في هذه الحالة الدراية الكافية بالشريعة الإسلامية، والمهارات المحاسبية، وجمع الأدلة وتقييمها، لتقديم تقارير شفافة وتعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة المالية بصورة صادقة (Al-Ghifari و Siregar, 2024, p. 3480).

II- 5- الأهداف الأساسية لمعايير التدقيق المحاسبي وفق معايير AAOIFI

تركز الأهداف الرئيسية لمعايير التدقيق الخارجي حسب ما ورد لدى منظمة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) على ضمان الامتثال لمبادئ الشريعة، وتعزيز الشفافية، وتحسين الأداء المالي في المؤسسات المالية الإسلامية. (IFIs) هذه المعايير ضرورية للحفاظ على نزاهة ومساءلة العمليات المصرفية الإسلامية. (Albarrak و El-Halaby، 2019، p19)

- تنص معايير AAOIFI على أن تلتزم المؤسسات المالية الدولية بالشريعة الإسلامية، والتي تشرف عليها هيئة الرقابة الشرعية (SSB) التي تقيم الامتثال من خلال تقارير التدقيق الشرعية.
- اعتماد معايير AAOIFI يحسن مستوى الإفصاح الشرعي بين البنوك الإسلامية إلى مستوى مقبول جداً، حيث لوحظ معدل امتثال جيد في هذه الدراسة التي أجريت على عينة مكونة من 120 بنك.
- الالتزام بمعايير AAOIFI يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، كما يتضح من المقاييس المختلفة والتي من بينها العائد على الأصول.

II-6- العلاقة بين الحوكمة والتدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية

تتمثل العلاقة بين الحوكمة والتدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية في أن التدقيق المحاسبي يعد من أهم آليات الحوكمة التي تضمن التقيد التام للبنوك الإسلامية بمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن الهيئات المعتمدة مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). تتضمن الحوكمة في البنوك الإسلامية وضع إطار تنظيمي ورقابي محكم يشمل الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في العمليات البنكية، بينما يهدف التدقيق المحاسبي إلى التحقق من صحة وسلامة التقارير المالية من الأخطاء الجوهرية ومدى توافقها مع تلك المبادئ والمعايير المحاسبية الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك يعمل التدقيق كمراقب داخلي وخارجي لضمان الشفافية والدقة في تسجيل العمليات المحاسبية، ومراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات البنكية، سواء من حيث المعاملات المالية أو القرارات الإدارية.

تعتبر العلاقة بين الحوكمة والتدقيق في البنوك الإسلامية أمراً محورياً لضمان الامتثال لمبادئ الشريعة وتعزيز الأداء المالي. تلعب هياكل الحوكمة الفعالة، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية (SSB) ولجان التدقيق، دوراً حاسماً في الإشراف على العمليات وضمان الشفافية. يمكن استكشاف هذه العلاقة من خلال عدة جوانب رئيسية من بينها:

أ- هياكل الحوكمة

- هيئة الرقابة الشرعية: يعد ضرورياً لضمان عمل البنوك الإسلامية وفقاً لقانون الشريعة، مما يؤثر على ممارسات الحوكمة والتدقيق على حد سواء (Laili، Richmayati، و Elminaliya، 2024، p636)
- لجان التدقيق: تؤثر استقلالية وخبرة لجان التدقيق بشكل كبير على الامتثال لمعايير الحوكمة وتعزز الأداء المالي (Mnif و Tahari، 2020، p893)

ب- الإفصاح عن الحوكمة الشرعية

تركز إفصاحات الحوكمة الشرعية على العلاقة بين آليات الحوكمة والأداء، مما يشير إلى أن الشفافية أمر ضروري لثقة أصحاب المصلحة والنجاح المالي (Fahru و wan abdullah، 2025، p95)

وعلى عكس ذلك، في حين أن أطر الحوكمة والتدقيق القوية مفيدة، لا تزال هناك تحديات في ضمان الامتثال عبر المؤسسات البنكية الإسلامية المتنوعة، لا سيما في البيئات التنظيمية المختلفة. وهذا مما يركز على البحث المستمر وتكييف ممارسات الحوكمة لتعزيز الفعالية.

III- الاطار التطبيقي للبحث : دراسة حالة بنك السلام البحرين لسنة 2024

لذا في الجانب التطبيقي، سيتم تحليل التقرير السنوي لبنك السلام البحرين لسنة 2024 باعتباره وثيقة رسمية تعكس ممارسات البنك في مجال الحوكمة والتدقيق المحاسبي. يهدف التحليل إلى إبراز مدى التزام البنك بمبادئ الشفافية والمساءلة وفق معايير AAOIFI وتعاليم الشريعة الإسلامية. كما سيتم تقييم دور المدقق المحاسبي وهيئة الرقابة الشرعية في تعزيز الثقة والمصادقية لدى المساهمين وأصحاب المصلحة.

III-1- تحليل التقرير السنوي لبنك السلام البحرين لسنة 2024

III-1-1- لمحة عن البنك

يعد بنك السلام البحرين، منذ تأسيسه عام 2006، من أبرز المؤسسات المالية الإسلامية في المنطقة، حيث استطاع ترسيخ مكانته كأحد أسرع البنوك نمواً في المملكة والشرق الأوسط. وقد شهد عام 2024 نتائج مالية وتشغيلية متميزة، إذ ارتفع صافي أرباح المساهمين بنسبة 39.8% ليبلغ 59.01 مليون دينار بحريني، بينما نمت قاعدة أصوله بنسبة 37.2% لتصل إلى 7.06 مليار دينار بحريني. ويعكس هذا الأداء قوة استراتيجيات البنك في إدارة المخاطر والالتزام بمعايير الحوكمة والتدقيق الخارجي المتوافقة مع متطلبات مصرف البحرين المركزي ومعايير AAOIFI، إضافة إلى الدور المحوري لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في ضمان التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. (بنك السلام، 2025)

III-1-2- هيكل الحوكمة في بنك السلام البحرين

يعتمد بنك السلام البحرين على هيكل حوكمة متكامل يستجيب لمتطلبات مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ويقوم على مبادئ الشفافية والمساءلة والاستقلالية. ويتكون هذا الهيكل من مجلس الإدارة الذي يضطلع بمسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية والإشراف العام على تنفيذها، مدعوماً بعدد من اللجان المتخصصة مثل لجنة التدقيق، لجنة المخاطر، لجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الحوكمة. وتتمتع هذه اللجان باستقلالية نسبية، حيث تتألف من أعضاء غير تنفيذيين لضمان نزاهة القرارات وموضوعيتها. (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 17)

كما يضم البنك هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وهي هيئة مستقلة تضطلع بدور محوري في التأكد من توافق جميع المنتجات والخدمات المصرفية مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال إصدار الفتاوى، مراجعة العقود، وإجراء التدقيق الشرعي الدوري. ويعد هذا البعد من الخصائص المميزة لحوكمة البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. ويعزز هذا النظام بتقارير التدقيق الخارجي التي تصدرها شركات مراجعة مستقلة، مما يرفع من مستوى الثقة والشفافية لدى المساهمين وأصحاب المصالح، ويجعل من بنك السلام نموذجاً متقدماً في تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في القطاع المصرفي الإسلامي. (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 100)

III-1-3 الإفصاح عن سياسات الحوكمة

يولي بنك السلام البحريني أهمية كبيرة لسياسات الإفصاح والشفافية باعتبارهما من ركائز الحوكمة الرشيدة. ويوضح التقرير السنوي لسنة 2024 أن البنك يحتفظ بسياسة إفصاح شاملة تغطي قنوات الاتصال الداخلية والخارجية، وتشرف عليها مباشرة مجالس الإدارة واللجان المختصة لضمان نزاهة المعلومات المقدمة للمساهمين وأصحاب المصلحة (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 144)

كما يتضمن التقرير الإفصاح عن عدة مجالات رئيسية مثل: تشكيل مجلس الإدارة، الإبلاغ عن المخالفات، تضارب المصالح، مدونة قواعد السلوك، والأجور التحفيزية، وذلك في إطار قسم الحوكمة (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 147-149)

ويبرز هذا الالتزام أيضا في التوافق مع المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وقوانين بورصة البحرين، إضافة إلى معايير AAOIFI الخاصة بالإفصاح. ويتوسع نطاق الإفصاح ليشمل الممارسات الأخلاقية، والالتزام بالقوانين، وسياسات مكافحة الفساد وحماية البيانات (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 152-153)

III-1-4 طبيعة العلاقة مع المدقق الخارجي في بنك السلام البحرين

يلتزم بنك السلام البحريني بتطبيق أعلى معايير التدقيق الخارجي لضمان الشفافية والموثوقية في تقاريره المالية. ويؤكد التقرير السنوي لسنة 2024 أن مجلس الإدارة يضطلع بالمسؤولية النهائية عن الإشراف على نظام الرقابة الداخلية والتأكد من نزاهة البيانات المالية، في حين تتولى لجنة التدقيق والمخاطر دعم المجلس من خلال تقييم جودة التقارير المالية، تدقيقها، ومراجعة فعالية الضوابط الداخلية (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 158)

كما ينص التقرير على وجوب حضور المدقق الخارجي اجتماعات الجمعية العمومية إلى جانب مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية، وذلك للرد على استفسارات المساهمين المتعلقة بالبيانات المالية المدققة والسياسات المحاسبية المتبعة (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 55)

ويتمثل دور المدقق الخارجي في إصدار رأي مستقل حول مدى عدالة القوائم المالية وتوافقها مع معايير المحاسبة الإسلامية (AAOIFI) والتعليمات الرقابية لمصرف البحرين المركزي، إضافة إلى التنسيق مع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للتأكد من الالتزام بالضوابط الشرعية. ومن ثم، فإن التدقيق الخارجي يعزز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة، ويعد أداة رقابية داعمة لفعالية الحوكمة داخل البنك. ويمكن القول بأن العلاقة تنسم بطابع تكاملي يسهم في تعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة ويقوي منظومة الحوكمة على مستوى بنك السلام البحرين.

III-1-5 الإفصاح عن المخاطر والسياسات الرقابية

يولي بنك السلام البحريني أهمية بارزة لإدارة المخاطر والإفصاح عنها ضمن تقاريره السنوية. فقد أشار تقرير 2024 إلى أن مجلس الإدارة يتحمل المسؤولية النهائية عن تحديد المخاطر والسيطرة عليها، في حين تقوم وحدات مستقلة متخصصة بمهام المتابعة والرقابة اليومية (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 158).

كما تضطلع لجنة التدقيق والمخاطر بدور رئيسي في مراجعة إطار المخاطر الشامل للبنك، والتأكد من الالتزام بالسياسات الرقابية الداخلية، والقوانين واللوائح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 159).

يشمل الإفصاح تفصيلاً عن أنواع المخاطر الرئيسية مثل: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى السياسات المطبقة لإدارتها بما يتوافق مع متطلبات بازل التي تفرض معايير إفصاح دقيقة حول الموجودات الموزونة بالمخاطر ورأس المال التنظيمي (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 198-227).

ويبرز من خلال ذلك التزام البنك بالشفافية وتعزيز الثقة لدى المودعين والمستثمرين عبر تقديم صورة واضحة عن هيكل المخاطر وآليات الرقابة الداخلية.

III-2- تقييم تكامل الحوكمة والتدقيق الخارجي في بنك السلام البحرين لسنة 2024

III-2-1- مدى توافق الممارسات مع معايير AAOIFI

يؤكد التقرير السنوي لبنك السلام البحرين لسنة 2024 أن البنك يعتمد في إعداد بياناته المالية على المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، جنباً إلى جنب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، مع إعطاء الأولوية لمعايير AAOIFI في حال وجود تعارض بين الجانبين (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 116).

أ- على المستوى المحاسبي

- يتم الاعتراف بعقود التمويل الإسلامي مثل المربحة والمضاربة والمشاركة والإجارة وفق معايير AAOIFI الخاصة بالاعتراف والقياس، بحيث تسجل الأصول على أساس التكلفة التاريخية المعدلة، مع الالتزام بمبدأ الإفصاح الكامل (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 40).

- يحرص البنك على تكوين مخصصات احتياطية لمواجهة المخاطر الائتمانية بما يتماشى مع معيار AAOIFI للتقارير المالية، مع الالتزام في الوقت ذاته بمتطلبات بنك البحرين.

ب- على المستوى الشرعي

- ينسق المدقق الخارجي مع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للتحقق من التزام جميع الأنشطة التمويلية والاستثمارية بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال التدقيق الشرعي الدوري ومراجعة العقود (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 26).

- تصدر الهيئة تقريراً مستقلاً يوضح مدى التوافق الشرعي للأنشطة، وهو ما يتماشى مع معيار AAOIFI الخاص بالمراجعة الشرعية.

ت- على مستوى الحوكمة

- يشير التقرير إلى أن لجنة التدقيق والمخاطر تتابع التزام البنك بمعايير الإفصاح والحوكمة التي وضعتها AAOIFI، خصوصاً فيما يتعلق بمتطلبات الشفافية والعدالة في معاملة المودعين والمستثمرين (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 158).

- كما يلتزم البنك بتقديم إفصاحات مفصلة حول المخاطر والضوابط الداخلية وفق معيار حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن AAOIFI، مع الإفصاح عن العلاقة بين الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية.

ث- على مستوى التقارير المالية

- يظهر في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية التزام البنك بمتطلبات الإفصاح الخاصة بـ AAOIFI، مثل الإفصاح عن توزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين، والمعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية والصكوك الإسلامية.

- ويؤكد المدقق الخارجي في تقريره أن القوائم المالية للبنك تعكس بصورة عادلة المركز المالي ونتائج الأعمال، وتتوافق مع كل من معايير AAOIFI ومعايير مصرف البحرين المركزي.

يتضح أن بنك السلام البحريني لا يكتفي بتطبيق معايير IFRS كما تفعل غالبية البنوك التقليدية، بل يعزز مصداقيته من خلال التزام واسع ودقيق بمعايير AAOIFI، سواء على مستوى المحاسبة أو الإفصاح أو التدقيق الشرعي، مما يجعله نموذجاً متقدماً للتوافق بين المتطلبات الشرعية والدولية في البنوك الإسلامية.

III-2-2- نقاط القوة والضعف في تطبيق الحوكمة والتدقيق الخارجي ببنك السلام البحريني

تتمثل نقاط القوة والضعف في تطبيق الحوكمة والتدقيق الخارجي ببنك السلام البحريني وفقاً لما ورد في التقرير السنوي 2024 كما يلي:

أ- نقاط القوة

- التوافق مع معايير AAOIFI و IFRS: البنك يطبق معايير المحاسبة والتدقيق الصادرة عن AAOIFI إلى جانب IFRS، مما يعزز مصداقية تقاريره المالية (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 116).

- هيكل حوكمة متكامل: وجود مجلس إدارة نشط مدعوم بلجان متخصصة (التدقيق والمخاطر، المكافآت، الحوكمة، الترشيحات) يضمن استقلالية القرارات وتوازن السلطات (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 144-149).

- هيئة فتوى ورقابة شرعية مستقلة: الهيئة تصدر تقارير شرعية دورية وتنسق مع المدقق الخارجي، مما يضيف بعداً فريداً في الشفافية والامتثال لأحكام الشريعة (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 26).

- إفصاح شامل عن المخاطر: التقرير يتضمن بيانات مفصلة عن مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، والتشغيل، وفق متطلبات بازل، مع جداول مفصلة ودقيقة (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 198-227).

- استقلالية المدقق الخارجي: إلزام المدقق الخارجي بحضور الجمعية العمومية للرد على استفسارات المساهمين، يعزز من شفافية العلاقة بين البنك وأصحاب المصلحة (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 55).

ب- نقاط الضعف

- اعتماد مزدوج على معايير محاسبية: تطبيق IFRS بجانب AAOIFI قد يخلق تحديات في حالات التعارض بين المعيارين، خصوصا في قياس لبعض الأصول والالتزامات الإسلامية (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 116).
 - قصور في الإفصاح غير المالي: رغم جودة الإفصاح المالي، إلا أن التقرير يحتاج إلى مزيد من التفصيل في الجوانب غير المالية مثل المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المؤسسية (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 152-153).
 - تداخل في الأدوار الرقابية: أحيانا يحدث تداخل بين دور هيئة الرقابة الشرعية ودور لجنة التدقيق والمخاطر، مما قد يؤدي إلى ازدواجية في الرقابة الشرعية والمالية (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 158).
 - إفصاح محدود حول المخاطر التشغيلية: التقرير يركز أكثر على المخاطر الائتمانية والسوقية والسيولة، بينما الإفصاح عن المخاطر التشغيلية وتفاصيل إدارتها لا يزال يحتاج إلى تطوير أكبر (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024، ص 223-227).
 - الاعتماد على مدقق خارجي واحد: الاختصار على مكتب تدقيق واحد قد يثير تساؤلات حول تنوع وجهات النظر المهنية، خاصة في ظل تعقيد المنتجات الإسلامية.
- يبين التحليل أن بنك السلام البحريني يتمتع بنقاط قوة بارزة أهمها التوافق الشرعي والمحاسبي والإفصاح الشامل، غير أن هناك تحديات مرتبطة بالازدواجية المعيارية، والتداخل بين الرقابة الشرعية والمالية، وضعف نسبي في الإفصاح غير المالي.
- أظهر تحليل التقرير السنوي لبنك السلام البحريني لسنة 2024 أن البنك يتمتع بمنظومة حوكمة متينة تعكس التزاما واضحا بالمعايير الدولية والإسلامية، لاسيما معايير AAOIFI، إضافة إلى اعتماد سياسات إفصاح شاملة ودور فعال لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية. كما أبرزت النتائج أن البنك حقق مستوى متقدما في الشفافية وتعزيز الثقة من خلال إشراك المدقق الخارجي في الرقابة وتأكيد استقلاليتها، إلى جانب التزامه بمعايير بازل في إدارة المخاطر.
- ومع ذلك، كشفت الدراسة عن بعض جوانب القصور، أهمها التحديات المرتبطة بالازدواجية المعيارية بين IFRS وAAOIFI، وضعف الإفصاح غير المالي المرتبط بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى محدودية الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.

III-3- تقييم الالتزام بمعايير المحاسبة الإسلامية (AAOIFI)

بناء على تحليل القوائم المالية والإيضاحات في تقرير بنك السلام 2024 سيتم تلخيص اهم النقاط وفق ما ورد في تقرير البنك كما يلي:

الجدول رقم 01 يوضح: تقييم الالتزام بمعايير المحاسبة الإسلامية (AAOIFI)

رقم المعيار FAS	موضوع المعيار	مستوى الالتزام	ما ورد في تقرير بنك السلام 2024
FAS 1	العرض العام للقوائم المالية والإفصاح	متوافق تماماً	البنك يعرض القوائم المالية بطريقة متوافقة مع متطلبات مصرف البحرين المركزي المبينة على AAOIFI، مع الالتزام بمبدأ الإفصاح الكامل.
FAS 2 – المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء	منهجية الاعتراف بالإيراد وتمويل المراجعة	متوافق	التقرير يوضح أن عمليات التمويل الإسلامية – بما فيها المراجعة – مدرجة ضمن أصول التمويل وفقاً لسياسات مصرف البحرين المركزي المتوافقة مع AAOIFI.
FAS 3 – المضاربة	معاملة حسابات الاستثمار	متوافق	البنك يفصح عن التعاملات الاستثمارية ويبين توزيع العوائد بين المودعين والمساهمين ضمن الإيضاحات المالية.
FAS 4 – المشاركة	إدراج حصة البنك في مشاريع المشاركة	متوافق	يستخدم البنك صيغ المشاركة في التمويل ضمن محفظة التمويل الإسلامي، ويتم قياسها وفق قواعد التكلفة المعدلة.
FAS 5 – الإجارة	الاعتراف بالإيراد من عقود الإجارة	متوافق	التقرير يشير إلى وجود صيغ تمويل متعددة تشمل الإجارة، وتظهر في بنود الأصول والالتزامات حسب معايير المصرف المركزي المعتمدة على AAOIFI.
FAS 7 – الاستثمارات في الصكوك والأسهم	تصنيف وقياس الاستثمارات	متوافق	البنك يفصح عن استثماراته في الأوراق المالية والصكوك ضمن الإيضاحات المتوافقة مع المتطلبات الشرعية.
FAS 8 – الزكاة	قياس الزكاة والإفصاح عنها	غير متوافق جزئياً	التقرير لا يتضمن بياناً تفصيلياً عن احتساب الزكاة ولا يظهر بنداً مستقلاً لاحتسابها.
FAS 9 – المخصصات والاحتياطيات	إنشاء المخصصات وفق أسس شرعية	متوافق	البنك يعلن تكوين مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة، ويؤكد الالتزام بتعليمات مصرف البحرين المركزي ذات الأساس الشرعي.
FAS 17 – الاستثمارات العقارية	القياس والتقييم	متوافق	التقرير يوضح وجود عقارات استثمارية تقاس بالقيمة العادلة وفق تعليمات AAOIFI أو BMA حيث تنطبق.
FAS 18 – الاعتراف بالإيرادات	منهجية الاعتراف بالإيراد المتوافق مع الشريعة	متوافق	البنك يطبق سياسات الاعتراف بالإيرادات وفق طبيعة عقد التمويل الإسلامي (مراجعة، إجارة، مضاربة).
FAS 23 – عرض وإفصاح حسابات الاستثمار	كيفية عرض حسابات الاستثمار	متوافق	الإفصاح عن الودائع الاستثمارية موجود، مع توضيح منهجية توزيع الربح.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على (بنك السلام، التقرير السنوي، 2024)

يكشف تحليل القوائم المالية والإيضاحات المضمنة في التقرير السنوي لبنك السلام البحريني لسنة 2024 عن مستوى مرتفع من الالتزام بمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وهو التزام يعكسه اعتماد البنك على تعليمات مصرف البحرين المركزي القائمة في جوهرها على هذه المعايير. ويلاحظ أن البنك يطبق منهجيات اعتراف وقياس تتوافق بوضوح مع المعايير المحاسبية الأساسية المرتبطة بعقود التمويل الإسلامي، لاسيما المراجعة والمضاربة والمشاركة والإجارة، حيث تظهر هذه المعاملات ضمن الأصول التمويلية بطريقة تتسق مع مبادئ التكلفة المعدلة ومتطلبات الإفصاح الشرعي. كما

يعكس عرض القوائم المالية والإيضاحات مستوى عالياً من التنظيم والشفافية، الأمر الذي ينسجم مع متطلبات معيار العرض العام للقوائم المالية (FAS 1).

وتشير البيانات أيضاً إلى التزام البنك بالمعايير المتعلقة بالاستثمارات، سواء في الأوراق المالية أو الصكوك أو العقارات الاستثمارية، من خلال اتباع منهجيات قياس تتوافق مع معايير FAS 7 و FAS 17، فضلاً عن الالتزام بتكوين المخصصات وفق أسس شرعية متوافقة مع معيار FAS 9 المتعلق بالمخصصات والاحتياطات. ويعد هذا الاتساق دليلاً على التكامل بين المتطلبات التنظيمية للمصرف المركزي والأطر المحاسبية الشرعية المطبقة داخل البنك.

ورغم هذا الالتزام الواسع، يظهر جانب قصور يتعلق بمعيار الزكاة (FAS 8)، حيث يخلو التقرير من عرض واضح للسياسات المعتمدة في احتساب الزكاة أو الإفصاح عن قيمتها وتوزيعها، وهو ما يشير إلى نقص في الشفافية الشرعية مقارنة ببقية المعايير. ويعد هذا الجانب محورياً مهماً ينبغي على البنك تعزيزه مستقبلاً لاستكمال التوافق التام مع الإطار المحاسبي الشرعي.

وبصورة عامة، يمكن القول إن بنك السلام يلتزم بدرجة عالية بمعايير المحاسبة الإسلامية، ويعكس مستوى متقدماً من التطبيق العملي للضوابط الشرعية المحاسبية، مع الحاجة إلى تعزيز الإفصاح المتعلق بالزكاة لضمان اكتمال التوافق مع جميع متطلبات AAOIFI.

IV - الخاتمة :

لقد عالج البحث موضوع حوكمة الشركات وعلاقتها بالتدقيق المحاسبي الخارجي في البنوك الإسلامية، باعتبارهما من أهم الآليات التي تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والامتثال الشرعي، وبالتالي في دعم استقرار القطاع المصرفي الإسلامي. من خلال الإطار النظري، تبين أن حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية تتميز بخصوصية مزدوجة تجمع بين مبادئ الحوكمة العالمية (الشفافية، العدالة، المساءلة، المسؤولية) وبين البعد الشرعي الذي يفرضه وجود هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. كما أن التدقيق الخارجي في هذه البنوك يكتسب أهمية إضافية، إذ يتعين على المدقق الخارجي أن يضمن ليس فقط عدالة وصدق البيانات المالية، وإنما أيضاً التزامها بمعايير AAOIFI وأحكام الشريعة الإسلامية.

أما على المستوى التطبيقي، يعكس تحليل تقرير بنك السلام البحريني لسنة 2024 تطابقاً واضحاً بين المبادئ النظرية للحوكمة مثل الشفافية والمساءلة والاستقلالية وبين الممارسات العملية المطبقة داخل البنك، خصوصاً فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر، وجودة هيكل لجان التدقيق، ودور هيئة الرقابة الشرعية. كما يتضح أن التزام البنك بمعايير AAOIFI، سواء في الجانب المحاسبي أو الشرعي، ينسجم مع ما ورد في الأدبيات الحديثة التي تؤكد أهمية تكامل الأطر الشرعية والحوكمة الدولية لضمان نزاهة القوائم المالية واستقلالية المدقق الخارجي.

فقد أظهر تحليل التقرير السنوي لبنك السلام البحريني لسنة 2024 أن البنك قد استطاع أن يحقق توازناً ملحوظاً بين المتطلبات الشرعية والمحاسبية الدولية. إذ اعتمد في إعداد بياناته المالية على معايير AAOIFI بالتوازي مع IFRS، مع إعطاء الأولوية لمعايير AAOIFI في حال وجود تعارض. كما أبرز التقرير قوة هيكل الحوكمة داخل البنك، حيث يضم مجلس إدارة نشطاً مدعوماً بلجان متخصصة، إضافة إلى هيئة فتوى ورقابة شرعية فاعلة ومستقلة. ويمثل ذلك انسجاماً واضحاً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي ومعايير بازل المتعلقة بإدارة المخاطر والإفصاح.

يمكن القول إن بنك السلام البحريني يمثل نموذجاً متقدماً في تطبيق مبادئ الحوكمة والتدقيق الخارجي في البنوك الإسلامية، إذ يجمع بين الالتزام بالمعايير الشرعية والممارسات العالمية الحديثة. ومع ذلك، فإن تطوير الإفصاح غير المالي، وتعزيز التكامل بين الأطر الشرعية والمحاسبية، يمثلان تحديين أساسيين يجب معالجتهما لضمان استدامة النمو وتعزيز القدرة التنافسية في البيئة المصرفية الإقليمية والدولية.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: تحققت جزئياً، حيث يظهر أن مبادئ الحوكمة عززت فعلاً جودة التدقيق الخارجي، خاصة من خلال آليات الإفصاح.
- الفرضية الثانية: مدعومة بالكامل بوجود هيئة رقابة شرعية نشطة وترابط عملها مع المدقق الخارجي.
- الفرضية الثالثة: مدعومة بوضوح من خلال الالتزام بمعايير AAOIFI في التقرير السنوي لبنك السلام لسنة 2024.

1.IV. نتائج البحث:

- التكامل بين الحوكمة والتدقيق الخارجي: يتضح أن العلاقة بينهما تكاملية، حيث تعزز ممارسات الحوكمة استقلالية المدقق الخارجي، بينما يوفر التدقيق الخارجي ضماناً لمصداقية تطبيق الحوكمة.
- التوافق مع معايير AAOIFI: يظهر البنك التزاماً واسعاً بالمعايير الشرعية والمحاسبية الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالمربحة، المضاربة، المشاركة، والاستثمارات العقارية.
- قوة الإفصاح المالي والمخاطر: يعكس التقرير التزاماً ملحوظاً بمعايير الإفصاح الخاصة ببازل، من خلال تقديم تفاصيل دقيقة عن مخاطر الائتمان والسيولة والسوق.
- استقلالية المدقق الخارجي: تأكيد دور المدقق الخارجي عبر حضوره الجمعية العمومية، مما يعزز الثقة والشفافية في العلاقة مع المساهمين.
- جوانب القصور: برزت بعض الثغرات والنقائص مثل ازدواجية التطبيق بين IFRS و AAOIFI، محدودية الإفصاح غير المالي (الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية)، وضعف الإفصاح التفصيلي عن المخاطر التشغيلية.

2.IV. مقترحات البحث:

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يمكن تقديم المقترحات البحثية التالية:

- تطوير الإفصاح غير المالي: إصدار تقارير استدامة ومسؤولية اجتماعية (ESG) لزيادة الشفافية وتعزيز صورة البنك أمام المستثمرين العالميين.
- معالجة التحديات المعيارية: العمل على مواءمة تطبيق IFRS و AAOIFI لتفادي التعارض وتحقيق انسجام في المعالجة المحاسبية.
- تنويع مكاتب التدقيق الخارجي: إشراك أكثر من مكتب تدقيق خارجي لتدعيم المصداقية وتقليل مخاطر الاعتماد على جهة واحدة.

- تعزيز الرقابة الشرعية-المالية: وضع آلية تنسيق أوضح بين هيئة الرقابة الشرعية ولجنة التدقيق والمخاطر، لتفادي التداخل وتحقيق تكامل أكبر.
- توسيع الإفصاح عن المخاطر التشغيلية خاصة: إدراج تفاصيل إضافية حول السياسات الرقابية الخاصة بالمخاطر التشغيلية، لما لها من أثر مباشر على استقرار العمليات المصرفية.
- استثمار التكنولوجيا المالية (FinTech) لتطوير آليات التدقيق الداخلي والرقابة المستمرة، بما يعزز الكفاءة ويقلل من الأخطاء والمخاطر التشغيلية.

3.IV. آفاق البحث:

يفتح هذا البحث المجال أمام عدة اتجاهات بحثية مستقبلية من أبرزها:

- المقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية: دراسة الفروق الجوهرية في تطبيق مبادئ الحوكمة والتدقيق الخارجي بين البنوك الإسلامية ونظيراتها التقليدية، خصوصاً في ظل التحديات التنظيمية الدولية.
- تأثير التكنولوجيا المالية (FinTech) بحث دور الابتكارات الرقمية في تطوير آليات التدقيق الخارجي والرقابة الشرعية، ومدى انعكاسها على الشفافية والحوكمة.
- المسؤولية الاجتماعية والاستدامة: دراسة أعمق للإفصاح غير المالي في البنوك الإسلامية، خاصة في مجالات تقارير الاستدامة (ESG) وربطها بالمعايير الشرعية.
- دور هيئات الرقابة الشرعية: تقييم فعالية هذه الهيئات في تعزيز جودة التدقيق الخارجي، مع اقتراح نماذج معيارية لتوحيد أدوارها على المستوى الإقليمي والدولي.
- توسيع نطاق الدراسات التطبيقية: إجراء دراسات مقارنة على عدة بنوك إسلامية في البحرين ودول أخرى (ماليزيا، الإمارات، السعودية) لاستخلاص أفضل الممارسات في مجال الحوكمة والتدقيق الخارجي.

V- الإحالات والمراجع :

1. Abu Dzar Al-Ghifari و Saparuddin Siregar .(2024 ,4 1).Pengawasan Rutin oleh Praktisi Akuntansi terhadap Bank Berbasis Syariah .El-Mal: Jurnal Kajian Ekonomi & Bisnis Islam.3486-3480 الصفحات ،
2. Azwa Mohd Zain Fahru و wan amalina wan abdullah .(2025 ,06 09).Shari'ah Governance Disclosure: A Key to Financial .Asian Journal of Business and Accounting.112-71 الصفحات ،
3. David Min .(2020 ,05 08).Federalizing Bank Governance Federalizing Bank Governance . Loyola University Chicago Law Journal.910-833 الصفحات ،
4. Hesham Albarrak و Sherif El-Halaby .(2019 ,01 15).AAOIFI governance standards: Sharia disclosure and financial performance for Islamic banks . Journal of Governance and Regulation.37-19 الصفحات ،
5. Irna Puji Lestari ،Mamduh Mahmadah Hanafi و Leo Indra Wardhana ،(2025A literature review of updated Islamic corporate governance elements: Implications for Indonesia .Journal of Islamic Monetary Economics and Finance.118-91 الصفحات ،
6. Jabba Sehen Issa و Mohammad Reza Abbaszadeh .(2023 ,06 02).The Effect of Corporate Governance in Islamic Banking on the Agility of Iraqi Banks .Journal of Risk and Financial Management.314-292 الصفحات ،
7. Lia Yuanisa ،Ataina Hudayati و Nawal Kasim .(2023 ,12 31).The effects of corporate governance on operational risk disclosure in Indonesian Islamic Banking .Journal of Contemporary Accounting.150-139 الصفحات ،
8. Nur Isra Laili ،Maya Richmayati و Sandra Elminaliya .(2024 ,8 10) . Pengaruh Audit Internal dan Good Corporate Governance Terhadap Kinerja . eCo-Buss ، الصفحات 645-636
9. Rosnia Masruki ،Mustafa Mohd Hanefah و Bablu Kumar Dhar .(2020 ,08 13) . Shariah Governance Practices of Malaysian Islamic Banks in the Light of Shariah Compliance .Asian Journal of Accounting and Governance-91 الصفحات ، 97
10. Salma Zahada و Muhammad Umar Fadhilah .(2024 ,07 30).Analisis Prinsip Good Corporate Governance dalam Regulasi Hukum . Proceedings Series on Social Sciences & Humanities.151-146 الصفحات ،
11. Umar Habibu Umar ،Muhamad Abduh و Mohd Hairul Azrin Besar ،(2024Corporate governance quality index and Islamic bank risk-taking . International Journal of Disclosure and Governance.303-284 الصفحات ،
12. Wali Kawa ،Kees van Paridon و Bnar Darwish Kareem .(2023 ,11 30) . Strengthening banking sector governance: challenges and solutions .Future Business Journal.11-1 الصفحات ،
13. Yosra Mnif و Marwa Tahari .(2020 ,11 1).Corporate governance and compliance with AAOIFI governance standards by Islamic banks .International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management-891 الصفحات ، 918

14. بنك السلام بنك السلام. (2024). التقرير السنوي. البحرين: بنك السلام.

15. بنك السلام بنك السلام. (2025 ,09 08). <https://www.alsalambank.com/ar/AboutUs/profile>. تم الاسترداد من بنك السلام.

16. وسيلة طالب. (2022 ,12 25). الحوكمة في المصارف الإسلامية – مع الإشارة لمصرف الراجحي -

مجلة الإبداع، الصفحات 198-181.